الأمم المتحدة

A/C.3/68/SR.42

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
2 December 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد تافروف ..... (بلغاريا)

ثم: السيدة داغر (نائبة الرئيس) ..... (لبنان)

المحتويات

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-55115X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية (تابع) (A/68/12 (Part I))، و A/68/12 (Part II)، و A/68/12/Add.1، و A/68/341)

١ - **السيدة ليشكوفا** (بيلاروس): استهلت قائلة إن حكومتها أدخلت في تشريعاتها أحكام اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلقين بمركز اللاجئين ووضعتهما موضع التنفيذ. وأضافت أنه يجري العمل بصكوك تشريعية تمنح المركز والحماية التي يتمتع بها اللاجئ للرعايا الأجانب والأشخاص عديمي الجنسية، وتنظم بقاء هؤلاء الأشخاص وتزويدهم بالمساعدة النقدية وتحدد أساليب التقدم بطلبات الحصول على مركز اللاجئ والمسائل المتعلقة بالحماية المؤقتة. وأشارت أيضاً إلى وجود قانون بشأن المركز القانوني للرعايا الأجانب والأشخاص عديمي الجنسية. وأوضحت أن التشريع الذي تعمل به حكومتها يشجع التنوع القومي والثقافي مع تجنب التنازع العرقي أو القومي أو الديني؛ ونتيجة لذلك تشهد طلبات الحصول على مركز اللاجئ زيادة مستمرة ارتفع معها عدد مقدمي الطلبات بنسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٢ مقارنةً بعام ٢٠١١.

٢ - ومضت تقول، إن بيلاروس تتعاون بشكل فاعل مع المفوضية، وإنها تقدّر ما تبذله من جهود من أجل تزويد الدول الأعضاء بالمساعدة التقنية. لكنها رأت ضرورة أن توسع المفوضية برنامج أنشطتها وأن تعمل بدرجة أكبر من القُرب مع الجهات المانحة. وأعربت عن ترحيب حكومتها بتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادرة في تموز/يوليه ٢٠١٣ بخصوص توسيع عضوية اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (E/2013/L.25)؛ والتي تستهدف توسيع هذه العضوية من سبع وثمانين دولة إلى أربع وتسعين دولة بما فيها بيلاروس. وأكدت أن هذه التوصية تعطي دلالة قوية على الإسهام الذي تقدمه حكومتها لوضع نظام دولي يوفر للاجئين الحماية والمساعدة. وتمنّت أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار المناظر المتعلق بهذه المسألة.

٣ - وانتقلت إلى نقطة أخرى فقالت إن تدفق اللاجئين غير القانونيين يؤدي إلى تفشي الجرائم ومنها الاتجار بالبشر. ودعت باسم بيلاروس المفوضية إلى بناء قدراتها لكي تتمكن من التعامل بشكل فعال مع هذه المسألة والانخراط بصورة أنشط في تنفيذ خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والعمل مع فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وأضافت أن حكومتها تلاحظ بامتنان مشاركة المفوضية بوصفها عضوا في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات في الاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر، الذي عُقد في أثناء الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٤ - **السيدة بوتانابان** (تايلند): قالت إن الجهود المشتركة التي تبذلها المفوضية واللجنة التنفيذية من أجل مساعدة الدول الأعضاء ينتج عنها تحسين أنظمة التسجيل المدني وهو ما يمكن أن يسفر عن تخفيض حالات انعدام الجنسية؛ وأثنت على توسيع نطاق التمثيل الجغرافي للجنة التنفيذية. وأضافت أن تزايد أعداد اللاجئين وملتمسي اللجوء يضع بثقله على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة التي تتمثل في المقام الأول في بلدان نامية، ودعت باسم تايلند إلى مواصلة تقديم الدعم إلى هذه البلدان والتأكيد على مبدأ اقتسام الأعباء.

٥ - وأردفت تقول إن حكومتها تسعى دائما إلى تدعيم التعاون على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي من أجل

السيطرة الفعالة على تدفقات الهجرة، واعتبرت أن عملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، نموذجاً لهذا الجهد. وأكدت على ضرورة التشاور بين الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل التوصل إلى حلول شاملة للتحركات غير النظامية للاجئين في المنطقة، ودعت إلى التصدي لأسبابها الكامنة التي رأت أنها تتراوح بين عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية.

٦ - **السيد تسيمباليوك** (أوكرانيا): أثنى باسم وفده على مختلف الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية وشدد على أهمية تزويدها بالموارد الكافية. ورأى أن الإصلاح الهيكلي والإداري للمفوضية يزيد فعاليتها ويؤكد الاستخدام الشفاف لمواردها المالية. وأكد استعداد حكومته زيادة التعاون مع المفوضية للتصدي للتحديات الراهنة وتقديم المساعدة للمهاجرين واللاجئين الذين يلتمسون اللجوء في أوكرانيا. وفي هذا الخصوص لاحظ بارتياح نجاح استكمال تجديد مرفق الاحتجاز المؤقت للاجئين في أوديسا في حدود الإطار الزمني للبرامج الإقليمية للحماية الممولة من الاتحاد الأوروبي. وقال إن أوكرانيا استطاعت في وقت قصير نسبياً بناء نظام وطني للجوء يتماشى مع المعايير الدولية والأوروبية.

٧ - ومضى يقول إن بلده أقر قوانين توفر حماية إضافية أو مؤقتة للاجئين وتنظم سُبل حصول اللاجئين على الخدمات الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية. وجرى أيضاً تنفيذ استراتيجية للإدماج تشمل اللاجئين والأشخاص الآخرين الذين يحتاجون حماية إضافية داخل المجتمع الأوكراني. وأضاف أن الحكومة تتخذ التدابير التشريعية السليمة لحماية اللاجئين وفقاً لخطة العمل المعنية بتخفيف القيود على التأشيرات، كجزء من عملية مواءمة التشريع الأوكراني مع معايير الاتحاد الأوروبي. وأضاف أن تنفيذ التدابير التشريعية المتفق عليها يحظى بتقييم إيجابي في سياق الحوار مع الاتحاد الأوروبي. وبذلك، أصبح لدى أوكرانيا إطار تنظيمي يكفل التنمية المستدامة لنظامها الوطني للجوء.

٨ - **السيدة الصالح** (الجمهورية العربية السورية): استهلت قائلة إن بلدها استقبل على مر العقود ملايين اللاجئين الفارين من أعمال عدائية لم يكن لسوريا علاقة بها. واليوم وسوريا تمر بأزمة إنسانية، تتعاون حكومتها مع المنظمات الدولية من أجل التصدي لمحنة السوريين المشردين داخليا الذين اضطروا لترك منازلهم نتيجة للأعمال الإجرامية للمجموعات الإرهابية المسلحة المدعومة والممولة من الخارج، ونتيجة أيضا للأثر الجسيم لسلسلة التدابير غير القانونية الأحادية الجانب المفروضة على بلدها من قِبَل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

٩ - وأردفت تقول إن الجمهورية العربية السورية ملتزمة بالتعاون مع الأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية للشعب السوري في جميع أنحاء البلد، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وخطة الاستجابة الإنسانية التي اتفقت عليها الحكومة السورية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. إلا أنه برغم هذا الاتفاق لا يزال ضعف التمويل يمثل العائق الرئيسي لتنفيذ خطة الاستجابة، حيث لم يتجاوز حجم التبرعات المقدمة ٦٠ في المائة من الاحتياجات المقدّرة.

١٠ - واسترسلت تقول إن وفدها يشعر بقلق عميق إزاء تردي الأوضاع الأمنية والاجتماعية والصحية والاقتصادية في مخيمات اللاجئين خارج سوريا، التي تحولت إلى معسكرات لتدريب الإرهابيين ثم إرسالهم إلى الجمهورية العربية السورية لارتكاب مجازر فيها. وأضافت أن تقرير المفوضية يسلط الضوء على ازدياد الجريمة المنظمة والاغتصاب وعمالة الأطفال والبغاء وزواج الأطفال. ولا بد أن تقوم المفوضية والحكومات المضيفة باتخاذ إجراءات فورية من أجل توعية السوريين

وحمايتهم من هذه المخاطر. وفيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بعدد السوريين اللاجئين والمهاجرين في البلدان المجاورة، قالت إن الحكومة السورية تعمل من أجل إعادة بناء البنى التحتية التي دمرتها المجموعات الإرهابية المسلحة وتنظيف المنطقة من الإرهابيين لتمكين سكانها من استعادة حياتهم الطبيعية، التي كانت الدولة السورية تؤمنها لهم دائما.

١١ - ومضت تقول إن السوريين بدأوا في العودة إلى ديارهم بشكل تدريجي، وخاصة الذين غادروا سوريا إلى البلدان المجاورة على نحو ما يرد في تقرير المفوض السامي (A/68/12 (Part II)). وأعربت عن أسف وفدها للجوء بعض الحكومات والمنظمات الدولية إلى التهويل من مسألة أعداد اللاجئين السوريين على أراضيها بهدف استجداء المساعدات المالية، وأسفه أيضا لمحاولة بعض الحكومات منع الرعايا السوريين من العودة إلى وطنهم بسحب الوثائق الثبوتية منهم. وقالت إن نيّة هذه الحكومات هي التلاعب بمأساة اللاجئين السوريين من أجل الإساءة لصورة الشعب السوري ووطنه.

١٢ - واختتمت قائلة إن من يريد مساعدة اللاجئين السوريين عن حق حَرِيَ به أن يعينهم على العودة إلى بيوتهم بدلا من السعي لتثبيت وضعهم كلاجئين وانتقاء فئات محددة منهم لتوطينها في بلدان أخرى بناء على هويتها الدينية أو العرقية. وأضافت أن هذه التدابير تشكل خطرا كبيرا على التنوع الديني والعراقي الذي تتميز به سوريا، ويخدم أغراض المجموعات الإرهابية التكفيرية التي تسعى إلى تحويل سوريا العلمانية إلى إمارة طالبانية تُنتهك فيها جميع حقوق الإنسان.

١٣ - **السيد مسعود خان** (باكستان): قال إن حالات اللاجئين الجديدة تستدعي الاهتمام بقدر أكبر من الاستعجال، لكنه حذّر من أن يؤدي ذلك إلى إغفال حالات اللاجئين الطويلة الأمد أو النظر إليها باعتبارها مسؤولية تقع بكاملها على عاتق البلدان المضيفة. وأضاف أن باكستان تشارك المفوضية منذ أمد طويل في تقديم المساعدة الإنسانية إلى المناطق المنكوبة بالكوارث وتستضيف ما يربو على ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني، وأنها تتعاون مع المفوضية لضمان سلامة المنافع الأساسية والتعليم وسُبل الاتصال وإمكانية حصول جميع اللاجئين عليها.

١٤ - ومضى يقول إن باكستان تواصل استضافة اللاجئين الأفغان بالرغم من تضاؤل الدعم المالي والمادي الذي تحصل عليه من المجتمع الدولي؛ لكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك إلى ما لا نهاية. فحالة اللاجئين الأفغان هي حالة تستتبعها عواقب جسيمة طويلة المدى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإيكولوجية. واعتبر أن العودة الطوعية للاجئين إلى الوطن هي على ما يبدو الحل المجدي الوحيد. وقال إن باكستان تؤيد الجهود التي تبذلها أفغانستان لتهيئة ظروف الاستقرار المفضية إلى عودة اللاجئين وإعادتهم إلى الوطن وإدماجهم. وطالب حكومة أفغانستان بالتصدي لمسألة اللاجئين المقيمين في باكستان واتخاذ خطوات فعالة لمنع حدوث تدفقات جديدة بعد عام ٢٠١٤، وحذّر من أنه لن يكون بوسع باكستان امتصاص هذه التدفقات.

١٥ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن بلايين الدولارات التي جرى التبرع بها مؤخراً في طائفة من المؤتمرات من أجل دعم إعادة البناء في أفغانستان لا بد أن تدعم أيضا عودة اللاجئين الأفغان إلى الوطن. وأضاف أن الوقت قد حان لوضع خاتمة لمسألة اللاجئين. ومن هنا تدعو باكستان المجتمع الدولي والمفوضية إلى اتخاذ خطوات جادة من أجل تهيئة بيئة تفضي إلى عودة اللاجئين الأفغان وكفالة إعادة توطينهم الدائم. وأكد أن من شأن ذلك أن يضمن مشاركتهم في إعادة بناء بلدهم وتحقيق الاستقرار السياسي في أفغانستان والمنطقة بأسرها.

١٦ - **السيد أوتاكا** (اليابان): أعرب عن انشغال بلده الشديد إزاء عدد اللاجئين والمشردين داخليا في العالم،

وامتدح العمل الدؤوب الذي تقوم به المفوضية في هذا الخصوص. وأثنى على البلدان التي داومت اتباع سياسة الحدود المفتوحة واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية رغم تدفق اللاجئين السوريين. وقال إن الأزمة في الجمهورية العربية السورية مستمرة في الاتساع بشكل متزايد الخطورة. وقد أعطت المفوضية هذه الأزمة أولوية متقدمة وتنخرط في تقديم المساعدة للاجئين في ظروف بالغة الخطورة.

١٧ - ومضى يقول إن حكومته ستواصل العمل مع المجتمع الدولي من أجل مساعدة اللاجئين وبلدانهم. وأضاف أن رئيس الوزراء الياباني أعلن عن تقديم مساعدات إنسانية إضافية قدرها ٦٠ مليون دولار، مزيدة على مبلغ ٩٥ مليون دولار سبق لليابان الإسهام به، ستخصص للاجئين والمشردين داخلياً في الجمهورية العربية السورية والمناطق المجاورة. وتقدم اليابان أيضا الدعم من أجل إحلال الاستقرار في البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية، بما في ذلك مبلغ ١٢٠ مليون دولار قدمتها إلى الأردن في شكل قروض.

١٨ - وفيما يتعلق بنهج العمر ونوع الجنس والتنوع الذي تأخذ به المفوضية، قال إن اليابان ستبذل جهوداً للتوكيد على مشاركة المرأة في جميع مراحل العمليات، بما في ذلك في مرحلة منع النزاع وتسويته ومرحلة بناء السلام، فضلاً عن ضمان حقوقها ورفاهها البدني. وأوضح أنه يجري تقديم ما يربو على ٣ بلايين دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تحقيق هذه الأهداف. وأضاف أن بلده يتطلع للعمل مع المفوضية بشأن هذه المسألة. وأوجز قائلا إن اليابان على وجه العموم تعلق أهمية كبيرة على مسائل الأمن البشري وبناء السلام، وتعتبرها ركائز أساسية لسياستها الدبلوماسية.

١٩ - وأردف يقول إن الزيارتين اللتين أجراهما المفوض السامي إلى اليابان هذه السنة، اشتملتا على أنشطة عديدة، لكن حضوره مناقشات مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا ومساهمته فيها، اكتسى أهمية خاصة. فقد أتاحت هذه المساهمة إعادة التأكيد على الصلة المباشرة بين السلام والأمن الإقليميين، من ناحية، وحماية اللاجئين والمشردين داخليا، من ناحية أخرى، فضلا عن التأكيد على الدور الحاسم لجانبي هذه المعادلة في تحقيق التنمية الأفريقية.

٢٠ - تولّت نائبة الرئيس، السيدة داغر (لبنان)، رئاسة الجلسة.

٢١ - **السيد لوليشكي** (المغرب): قال إن التضامن الدولي ضروري للاستجابة لحالات الطوارئ. وأضاف أن المغرب أرسل مساعدات طوارئ للمشردين جراء الأزمات الحاصلة في ليبيا والجمهورية العربية السورية ومنطقة الساحل، وأن حكومته تُعرب في هذا السياق عن ترحيبها بالعودة الطوعية لزهاء نصف مليون لاجئ إلى أوطانهم شاركت المفوضية في تسهيل إتمامها. ويرحب المغرب أيضا بالجهود التي تبذلها المفوضية وشركاؤها لتحسين الأحوال المعيشية للاجئين والمشردين داخليا والتماس الحلول المستدامة للراغبين في العودة إلى بلدانهم الأصلية، مما يسهم في تهيئة الظروف المفضية إلى إعادة اللاجئين إلى الوطن بسرعة وبشكل طوعي. وطالب المفوضية بإيلاء اهتمام خاص لمسألة القيود التي تُفرض على حرية تنقل اللاجئين واحتجازهم في أحوال تدعو للرثاء. وأكد أنه تقع على عاتق الدول التي تستضيف اللاجئين المسؤولية القانونية والأخلاقية والإنسانية لحماية حقوقهم وتحصينهم ضد التهديدات الأمنية المحتملة التي تتسبب فيها الجماعات الإجرامية والإرهابية ذات الوجود النشط في بعض مخيمات اللاجئين.

٢٢ - واستطرد يقول إن المغرب يرحب باعتماد اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي الاستنتاج المتعلق بالتسجيل المدني (A/AC.96/1132)، لأنه سيضمن توفير سبيل متكافئ

لحصول اللاجئين على الخدمات الاجتماعية. وأضاف أن قيام المفوضية بتوفير المساعدة والمعونة الإنسانية لا بد أن ينبني على بيانات موثوقة يمكن التحكم فيها. وقال إن دعوة حكومته للمفوضية وضع حد للأحوال المؤسفة في مخيمات تيندوف بالجزائر، جاءت انطلاقا من هذا المبدأ. واعتبر أن رفض الجزائر الوفاء بالتزاماتها الدولية ولا سيما تقاعسها عن الاستجابة لنداءات الأمين العام ومجلس الأمن بخصوص إجراء تعداد للاجئين في مخيمات تيندوف وتسجيلهم، يشكل انتهاكا للالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين، وهو أيضا إهانة موجهة للمفوضية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وحث على الامتثال غير المشروط للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمخيمات تيندوف. واختتم بالإعراب عن ترحيب المغرب بالجهود الثريهة التي تبذلها المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين في هذه المخيمات وتنفيذ تدابير بناء الثقة. وأضاف أن العمل الذي تضطلع به حكومته مع المفوضية يُدعم بالتبرع السنوي الذي تقدمه وقيمته مليون دولار.

٢٣ - **السيد تانين** (أفغانستان): استهل قائلاً إن أفغانستان، مقارنة بغيرها، هي الدولة التي زاد عدد رعاياها اللاجئين خارج الحدود عن عدد رعاياها الموجودين داخل الحدود. وقال إن بلده أقام شراكة مع المفوضية من أجل تسهيل عودة اللاجئين. ومنذ عام ٢٠٠٢، عاد ستة ملايين لاجئ منهم ٤،٦ ملايين عادوا طوعاً، كما تم بموجب مرسوم رئاسي منح قطع من الأرض لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من الأسر التي لا حيازات لها. وأضاف أن دعم المجتمع الدولي اكتسى أهمية جوهرية في تحقيق العودة الطوعية للاجئين وإعادة إدماجهم. وأعرب عن ترحيب حكومته بمحصلة المؤتمر الدولي المعني باستراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الاندماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة للبلدان المضيفة، الذي عُقد في جنيف في أيار/مايو ٢٠١٢، وأبرز أهمية الوفاء بالالتزامات التي يكفلها القانون الدولي للاجئين فيما يتصل بإسباغ الحماية عليهم.

٢٤ - ومضى يقول إن كثيراً من الأفغان العائدين يحتاجون الأرض والمأوى ومياه الشرب ويفتقرون إلى سُبل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. وسوف يتطلب التصدي لهذه الاحتياجات وضع برامج طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج لبناء القدرات تعتمد بشكل مكثف على دعم المانحين الدوليين. وأضاف أن مئات الآلاف من المشردين داخليا يحتاجون أيضا إلى الدعم المستمر من الحكومة والمجتمع الدولي. ورأى أن التدعيم المتزايد للأمن والاستقرار يوفر للاجئين حوافز أكبر للعودة، وأن بذل جهود طويلة الأجل في سبيل تحقيق السلام والأمن والاستقرار يتيح قدراً أكبر من إمكانية إعادة التوطين المستدام.

٢٥ - وأعرب عن شعور العرفان الذي تكّنه حكومته للبلدان التي تواصل استضافة اللاجئين الأفغان وخص بالذكر باكستان وجمهورية إيران الإسلامية. وقال إن هذين البلدين أظهرا بتحملهما هذا العبء الضخم تضامنهما مع جيرانهما الأفغان. وأعرب عن ترحيب أفغانستان بقرار جمهورية إيران الإسلامية استضافة اللاجئين الأفغان لعام آخر، وأبدى أيضا مشاعر التقدير لجهود المفوضية التي لا تكِلْ وكانت نتيجتها تسهيل عودة قرابة ١٠٠ ٠٠٠ من رعايا أفغانستان في عام ٢٠١٢، وشكر لها مشاركتها العميقة في مشاريع أخرى لصالح أشد فئات اللاجئين الأفغان ضعفا.

٢٦ - **السيد سيبانوفيتش** (الجبل الأسود): امتدح الجهود التي تبذلها المفوضية، وقال إنه لا يزال يتعين مع ذلك بذل جهود أشمل لتلبية احتياجات اللاجئين والمشردين داخليا، ولا سيما النساء والأطفال. وأكد على ضرورة أن تكون الجهود المشتركة وتقاسم الأعباء والعمل ضمن شراكة،

عناصر قائمة على كل المستويات من أجل إنتاج محصّلة ملموسة ومستدامة. وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن الجبل الأسود استضاف على مدى العقدين الماضيين لاجئين ومشردين من منطقة يوغوسلافيا السابقة، وسعى إلى تأمين الحلول المستدامة للتحديات الكامنة في هذه الحالة المزمنة عن طريق وضع أطر تشريعية قوية واعتماد عدد من الوثائق الاستراتيجية. وأكد أن المبادئ المتعلقة بكفالة الاندماج في المجتمع وتأمين العودة الطوعية مثّلت قاعدة النهج الذي سارت عليه حكومته.

٢٧ - وأردف يقول إن الجبل الأسود انخرط أيضا في تعاون ثنائي مع بلدان الأصل ومع شركاء آخرين على الصعيد الدولي من أجل تنفيذ برنامج الإسكان الإقليمي الذي يتوخى توفير الحلول الإسكانية الملائمة للنازحين والمشردين داخليا من يوغوسلافيا السابقة. وقال إن مراكز التجميع ستغلق أبوابها بشكل دائم وستُبنى مكانها وحدات سكنية في القريب العاجل في مخيم كونيك، وهو أكبر مخيم للاجئين في الجبل الأسود. وأضاف أنه تُبذل أيضا جهود لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للاجئين والمشردين مع إيلاء تركيز خاص لتعليم أبناء المشردين داخليا من الروما والسكان المصريين.

٢٨ - ومضى يقول إن الجبل الأسود يطبّق قانونا يُعنى بتنظيم المركز القانوني للنازح والمشرد داخليا. وبالنظر إلى العبء الاجتماعي والاقتصادي الضخم الذي يخلقه وجود أعداد كبيرة من اللاجئين، يجري القيام بحملات للتوعية تستهدف تأمين العودة الطوعية للاجئين إلى بلدانهم الأصلية. وركّز في هذا السياق على ضرورة قيام قدر أكبر من التعاون الفاعل مع بلدان الأصل لكي تتمكن من تهيئة الظروف المفضية إلى عودتهم المأمونة. وأضاف أن الجبل الأسود يطبّق سياسة نشطة أيضا في مجال اللجوء والهجرة، وأنه سيقوم بافتتاح مركز لاستقبال ملتمسي اللجوء. وبموجب مبادئ الاتحاد الأوروبي سيهيئ هذا المركز الأحوال الضرورية للتطبيق الكامل للمعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال.

٢٩ - ورأى أن هناك حاجة لإنشاء آلية تنسيق أكثر فعالية بين وكالات الأمم المتحدة وبين البلدان المستفيدة، يجري التركيز فيها على توفير المساعدة إلى اللاجئين والبلدان المضيفة لهم سواء بسواء. وأكد أن حكومته تثابر على كفالة التنفيذ الناجح لجميع المبادرات والصكوك الوطنية والدولية، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١، كما أنها شارفت المرحلة الأخيرة من التحضيرات المتعلقة بالانضمام إلى اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١. وأعرب في الختام عن دعمه لمشروع القرار المتعلق بالمفوضية الذي قال إنه يحظى بالتأييد دائما من جانب وفد الجبل الأسود.

٣٠ - **السيد ساركي** (نيجيريا): استهل بتقديم الشكر للمفوضية على الأنشطة التي تضطلع بها في أفريقيا والشرق الأوسط وسائر أنحاء العالم. وقال إن عملها لم يكن له أن يسير دون معوقات لولا الدعم الذي تحظى به من المجتمع الدولي، وعلى الأخص من جانب الدول المانحة. وأضاف أن حكومته تعرف بحكم خبرتها الماضية في استضافة اللاجئين، أن الدول المضيفة تضحي بأمنها غالباً من أجل الإبقاء على حدودها مفتوحة. وأوضح أن بلده يكافح على مدى العامين الماضيين جماعة بوكو حرام الإرهابية ويستخدم موارد ضخمة من أجل استعادة السلام والاستقرار والحيلولة دون حدوث التشرد. ورغم النجاح النسبي الذي يحالف هذه الجهود، ترجو نيجيريا من المجتمع الدولي أن يستمر في تفهمه ودعمه لها حتى تتمكن من إيقاع الهزيمة بالإرهاب. وأكد أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في المنطقة، ومن هنا يدعو وفده المجتمع الدولي إلى وقف النقل غير المشروع للأسلحة إلى أفريقيا والالتزام الدقيق بمعاهدة تجارة الأسلحة التي جرى اعتمادها مؤخرا.

٣١ - ومضى إلى نقطة أخرى فقال إن العودة الطوعية والاندماج وإعادة التوطين تمثل ثلاثة خيارات مستدامة لحل

القضايا المتصلة باللاجئين، وهي الركائز التي تقوم عليها صكوك المفوضية. وقال إن الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١ توفر الأساس للعمل الجماعي. وبناء عليه تهيب نيجيريا بالدول تعظيم استخدام هذين الصكين من أجل التصدي للمشاكل المتراكمة للاجئين في أنحاء العالم.

٣٢ - **السيد موينيبي** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إن وفده يلاحظ الإصلاحات المؤسسية الموصى بها من أجل زيادة فعالية تقديم المساعدة إلى اللاجئين، لكنه يبدي مشاعر القلق إزاء ارتفاع عدد اللاجئين في أفريقيا، وقال إنها القارة التي تستضيف ربع عدد اللاجئين في العالم الذين يتدفقون في أرجائها بسبب تفجّر العنف في عدة مناطق بما فيها الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وبسبب النزاع المستمر في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان. لكنه لاحظ أن بعض المناطق في أفريقيا، وخاصة منطقة البحيرات الكبرى، نعمت باستقرار نسبي على مدى العقد الماضي. وقال إن ذلك استتبعه تشجيع العودة الطوعية المستدامة إلى الوطن: فحينما تتحسن الأوضاع وتسنح الظروف، لا بد من تشجيع اللاجئين على العودة إلى بلدانهم الأصلية.

٣٣ - وأضاف أن جمهورية تترانيا المتحدة تستضيف لاجئين وفدوا إليها أساسا من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وأعرب في هذا الصدد عن تقدير حكومته للدعم الشامل الذي حظيت به من المجتمع الدولي للمانحين في مساعيها للتوصل إلى حلول دائمة للحالة المزمنة التي شملت حوالي ٣٥ ٠٠٠ من اللاجئين البوروندين كانوا يعيشون في المنفى في بلده لأكثر من عقدين من الزمان. وأضاف أن ما تحقق من عودة هؤلاء اللاجئين بشكل ناجح ومنظم ومأمون، وعلى نحو يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية، وما تبع ذلك من إغلاق مخيم ماتبيلا للاجئين في عام ٢٠١٢، يعتبر بوجه خاص إنجازا هائلا للمجتمع الدولي، ويساعد في البناء على الدروس المستفادة من التدخلات الإنسانية وعلى الأخص تجاه عملية العودة المنظمة.

٣٤ - وقال إن بلده عهد على إبداء أصول الضيافة الأفريقية منذ زمن طويل تجاه اللاجئين، وأعطى مثلا لذلك قيام حكومته في عام ٢٠١٠ بإصدار قرار بمنح الجنسية لأكثر من ١٦٢ ٠٠٠ لاجئ بوروندي عاشوا في بلده منذ عام ١٩٧٢. واستدرك يقول إنه بالرغم من تعليق عملية التجنيس، فإن بلده لا يزال مصمما على حل عبء القضايا التي تعود إلى عام ١٩٧٢ بأكثر الطرق شفافية. وأنه رغم استطالة هذه العملية زمنيا إلا أن هذا الوضع حاسم لصون مصالح الأطراف المشمولة وإدخال جميع أصحاب المصلحة المعنيين في عملية اتخاذ القرار، بما يكفل الانتهاء إلى محصلة مقبولة اجتماعياً وقابلة للتنفيذ.

٣٥ - واختتم بقوله إنه فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين الصوماليين التي تكررت إشارة المفوضية إليها على مدى السنين، يود أن يلاحظ أن حكومته شارفت المرحلة الأخيرة لاستكمال تجنيس وإدماج جميع اللاجئين الصوماليين الذين تقدموا بطلبات للحصول على الجنسية. وأكد التزام بلده بالإبقاء على أبوابه مفتوحة أمام ملتمسي اللجوء واللاجئين الحقيقيين. وأنه سيواصل التعامل مع المجتمع الدولي للمانحين من أجل التوصل إلى حلول دائمة لمشاكل اللاجئين.

٣٦ - **السيد محمود** (مصر): قال إن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين استطاعا على مدى السنوات الماضية، رغم التحديات المستمرة، القيام بدور حيوي في التصدي لمشكلة اللاجئين والمشردين داخليا في أنحاء العالم. وأعرب عن تقدير وفده للدعم والتعاون الذي يقدَّم من أجل المساعدة في التصدي لتداعيات الأزمة في الجمهورية العربية السورية على

وجه الخصوص. وأضاف أن تدهور الأوضاع هناك يسفر عن وجود الملايين من المشردين داخليا واللاجئين في هذا البلد وجيرانه. وأوضح أن مصر تستضيف حاليا مئات الآلاف من اللاجئين السوريين وأكثر من مليون من اللاجئين السودانيين والفلسطينيين. وأضاف أنها واجهت عواقب الأزمة ووفرت الرعاية والمساعدة للاجئين في مصر بالتعاون مع المفوضية وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والوكالات الدولية الأخرى. وأشار إلى ضرورة قيام المجتمع الدولي بتقديم الدعم لزيادة تعزيز الجهود المبذولة في البلدان المضيفة.

٣٧ - وانتقل إلى نقطة أخرى فطالب باعتماد نهج كلي في التعامل مع الحالة في منطقة الساحل من أجل التخفيف من المحركات الأخرى للتشرد ومصادر النزاع المحتملة، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي والفقر الواسع النطاق والجفاف والتصحر الناجمان عن تغير المناخ. وأضاف أن المفوضية تحتاج في هذا الصدد إلى موارد مستدامة لمساعدتها في الاضطلاع بولايتها مع إيلاء اهتمام خاص لحالات اللجوء المزمنة الموجودة في عدد من البلدان النامية.

٣٨ - ودعا إلى زيادة وتيرة الجهود التي يُضطلع بها للقضاء على المسببات الدفينة للنزاعات في العالم. وقال إنه يتعين على الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام العمل يدا بيد لدعم وزيادة قدرات الدول في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستعادة الأمن وتأمين احترام حقوق الإنسان، ورأى أنها شروط مسبقة كلها لتهيئة البيئة التمكينية لعودة اللاجئين والتخفيف من أثر أزمات اللاجئين في المناطق التي تعاني من حالات النزاع. وشدد أخيرا في هذا السياق على أن احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني مطلب ضروري، إضافة أيضا إلى أهمية إيلاء الاعتبار الواجب للشواغل الأمنية الوطنية المشروعة للبلدان المضيفة.

٣٩ - **السيد ميدان** (كرواتيا): أبدى تأييده التام للعمليات التي اضطلعت بها المفوضية ولخيارات السياسة التي أخذت بها والجهود التي بذلتها لتحديد أكثر الاستجابات فعالية إزاء التحديات التي صادفتها على مدار العام الماضي. وقال إن مشاركة المفوضية في تيسير التوصل إلى حلول مستديمة في جنوب شرق أوروبا، وعلى الأخص مشاركتها في برنامج الإسكان الإقليمي تتماشى مع الأهداف التي تبتغيها والمتمثلة في تأمين الحلول المستدامة والعادلة والشاملة لأحوال اللاجئين في المنطقة. وأضاف أن كرواتيا كشريك إقليمي وعضو جديد في الاتحاد الأوروبي، باقية على التزامها بالبرنامج لأن تنفيذه الفعال هو أفضل ضمانة لحل مشكلة التشرد في المنطقة.

٤٠ - ومضى يقول إن المجتمع الكرواتي مر بتغييرات عميقة في العشرين عاما الماضية، وتمكن من بلوغ أعلى المعايير في حماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، بما في ذلك ضمن إطار الاتحاد الأوروبي. وأكد أن ضمان عودة اللاجئين وتأمين الحلول الشاملة المستديمة جزء محوري في هذه العملية.

٤١ - واختتم قائلا إن وفده يرحب بالمناقشات التي استهلتها المفوضية بخصوص الاحتكام إلى شرط الانقطاع بالنسبة لكرواتيا، على اعتبار أن الوقت قد حان للنظر في الأحكام الملائمة في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين. وأبدى استعداد حكومته للمشاركة في كافة المشاورات والأنشطة الأخرى التي ستجري في هذا الصدد. كما أعرب عن تأييدها التام للدور الذي يؤديه المفوض السامي في هذه العملية معتبرة أن مشاركته ستكون في هذا السياق ضمانة لإيلاء كامل الاحترام وأقصى درجات الاهتمام لكل لاجئ. وقال إنه يتطلع إلى وضع جدول زمني واضح لتنفيذ هذه العملية، وأن خروجها بنتائج في الوقت المناسب سيمثل قصة نجاح مشتركة نادرة في سياق يشهد تزايد التشرد على نطاق العالم.

٤٢ - **السيد ماخاروبليشفيلي** (جورجيا): قال إن حكومته تضطلع بمسؤولياتها الكاملة من أجل توفير الحلول المستديمة للأشخاص المشردين، بمن فيهم اللاجئون وعديمو الجنسية وملتمسو اللجوء المقيمون في جورجيا، وتلتزم التزاما تاما بضمان حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية. وضرب على ذلك مثلا ما قامت به من اتخاذ خطوات مهمة من أجل مواءمة تشريعاتها وسياساتها مع المعايير الدولية ذات الصلة صونا لحقوق عديمي الجنسية واللاجئين والمشردين داخليا؛ وقيامها أيضا بالتصديق على الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية وإقرارها قانونا جديدا بشأن المركز الإنساني للاجئين. وأضاف أن حكومته تمكنت بدعم من المفوضية وشركاء آخرين من كفالة الحد الأمثل لإدماج المشردين في المجتمع الجورجي، وقامت بمنح الجنسية الجورجية لزهاء ٦٠٠ لاجئ منذ عام ٢٠٠٩. وافتتحت الحكومة أيضا في عام ٢٠١٠ مركزا لملتمسي اللجوء ووفرت لهم خدمات الرعاية الصحية ونفذت لمنفعتهم العديد من مشاريع التعليم. وأضاف أن الأطفال المشردين يُدمجون أيضا في النظام التعليمي الاعتيادي.

٤٣ - واستدرك يقول إن قضية التشريد القسري لا تزال مع ذلك تشكل إحدى القضايا الأهم المنذرة بالخطر في بلده، لارتباطها بالتطهير العرقي والطرد وانتهاك حقوق الإنسان التي تعرض لها مواطنوها في الأراضي المحتلة في أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/جنوب أوستيا في مطلع التسعينيات ثم في عام ٢٠٠٨. وقال إنه بالرغم من الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي للتصدي لأوضاع هؤلاء الأشخاص، لا يزال مئات الآلاف من المشردين داخليا محرومين من حقوقهم المعترف بها دوليا في العودة المأمونة الموفورة الكرامة. وأردف يقول إن إقامة الأسوار الشائكة ووضع العوائق الاعتراضية الاصطناعية الأخرى بمحاذاة خط الاحتلال في هذه المناطق يزيد تفاقم الحالة. فهو يؤثر في معاش السكان المحليين وينال من حرياتهم الأساسية ويتسبب في حدوث أزمة إنسانية. وأكد أن حكومته تقف على أهبة الاستعداد لتزويد المشردين داخليا بحلول سكنية دائمة فضلا عن تلبية احتياجاتهم العاجلة دون المساس بحقهم في العودة المأمونة الموفورة الكرامة إلى أماكن إقامتهم الدائمة، التي اعتبر أنها تمثل الحل الدائم الوحيد.

٤٤ - وقال إن المفوضية السامية بذلت جهودا قيّمة في سياق المناقشات الدولية التي جرت في جنيف. لكن الطرف الآخر الذي تتفاوض معه جورجيا - واصل تجاهله لتطبيق المبادئ الدولية المعترف بها - مما حال دون التوصل إلى نتائج ملموسة لحل هذه القضية. واعتبر أن هذه المناقشات من ثم ذات أهمية محورية في التصدي للمسائل الإنسانية التي لا تزال تنتظر الحل. وتمنى أن تواصل المفوضية تقديم الدعم للمساعدة في معالجة المشاكل الإنسانية القائمة. وقال إن جورجيا ستواصل من جانبها التعاون مع المفوضية واستكشاف نُهج جديدة للتصدي لهذه المشاكل.

٤٥ - **السيد باتريوتا** (البرازيل): استهل قائلا إن الأزمة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية مدعاة للقلق العميق. وأضاف أن بلده يشعر بحساسية خاصة تجاه هذه الأزمة المستحكمة لأن الكثير من المتحدّرين من أصول سورية ولبنانية أسهموا في صياغة هوية الأمة البرازيلية. وأوعز إلى أن حكومته تتعاون مع المفوضية منذ نهاية عام ٢٠١٢ فيما تبذله من جهود إنسانية للاستجابة للنزاع في سوريا، وقد أسهمت بنحو مليون دولار في شكل مساعدة قدمتها إلى اللاجئين المقيمين في البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية. وأكد على ضرورة تطبيق مبادئ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء: ورأى أنه لا بد أن يكون بوسع اللاجئين الفارين من وجه النزاع التماس اللجوء في بلدان الجوار المباشر خارج الجمهورية العربية السورية. وأضاف في هذا السياق أن اللجنة الوطنية للاجئين في البرازيل أذنت بتجهيز

تأشيرات دخول برازيلية للاجئين السوريين الراغبين في اللجوء إلى البرازيل. وأكد أن فعالية العمليات الإجرائية لهذه الآلية تطورت نتيجة لاتفاق التعاون الموقّع مؤخراً مع وزارة العدل البرازيلية.

٤٦ - وأثنى باسم وفده على الجهود التي تبذلها البلدان المجاورة - وعلى الأخص العراق والأردن ولبنان وتركيا - وما تبديه من سخاء في استضافة هذا العدد الكبير من اللاجئين السوريين، معتبرا أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يزيد دعمه ومساعدته للاجئين الفارين من النزاع السوري، وللبلدان والمجتمعات التي تستضيفهم. وأكد أن إنهاء محنة هؤلاء اللاجئين يتطلب التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع السوري عن طريق التفاوض بدلا من الارتكان إلى الحل العسكري؛ وأكد أن البرازيل ملتزمة في هذا الخصوص بالدبلوماسية والتفاوض. وقال إنه لاحظ بوصفه رئيسا للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية أن الجزاءات الأحادية الطرف تتسبب في مفاقمة الحالة الإنسانية. وذكّر بأن غزو العراق منذ عشر سنوات تسبب في تشريد زهاء خمسة ملايين شخص حسب إفادات المفوضية. وقال إنه منذ اشتداد حدة الحرب الأهلية السورية أخذت حركة اللاجئين الخارجين من البلد في التزايد واتجهت إلى التضاعف أيضا تكاليف الحرب.

٤٧ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إنه مع عودة إسرائيل وفلسطين إلى طاولة المفاوضات المباشرة، لا بد من تقديم المساعدة إلى الفلسطينيين لتلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية. وأوضح أن حكومته تواصل في هذا الصدد دعم العمل الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وأنها أبرمت في الآونة الأخيرة اتفاقا مع برنامج الأغذية العالمي للتبرع للوكالة بما يزيد على ١١ ٠٠٠ طن من الأغذية. وأشار إلى أن أشد حالات اللاجئين خطورة في أمريكا الجنوبية هي النزاع القائم في كولومبيا منذ عدة عقود والذي ترتب عليه استضافة إكوادور للعدد الأكبر للمشردين في المنطقة. وتمنى أن تسفر المفاوضات الراهنة بين السلطات الإكوادورية والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا عن إنهاء النزاع وزيادة تدعيم مركز أمريكا الجنوبية كقارة للسلام والتعاون.

٤٨ - وامتدح المفوض السامي لما أجراه من اقتطاعات في النفقات التي تتصل بملاك موظفي المقر فضلا عن نقل أعباء الاستعانة بالمصادر الخارجية في تقديم الخدمات إلى الشركاء المنفذين في الميدان، وأعرب في الوقت ذاته عن تقديره للعمل المتفاني الذي يضطلع به موظفو المفوضية في مساعدة اللاجئين على امتداد العالم كله. ورحب أيضا بالجهود التي تبذلها المفوضية من أجل زيادة قدرتها على توفير الأمن التغذوي والغذائي للاجئين من خلال التعاون المشترك مع برنامج الأغذية العالمي، وأثنى على البرنامج لإعطائه أولوية للاشتراء المحلي للأغذية في عملياته. وأضاف أن البرازيل ساعدت في تمويل المشاريع التجريبية للمفوضية التي استهدفت تنفيذ برامج الاشتراء المحلي في السودان وزمبابوي وناميبيا وباكستان، كجزء من الحلول المستديمة لإعادة بناء حياة الناس. وحث المفوضية على إدماج الأمن التغذوي والغذائي للاجئين ليكون عنصرا اعتياديا في دورات التخطيط والبرمجة في المفوضية نظرا للدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به المفوضية في مساعدة الأمم المتحدة على مواجهة ”تحدي القضاء على الجوع“.

٤٩ - **السيد سينغ** (الهند): أشار إلى أهمية التوصل إلى فهم أفضل للأسباب التي تقف وراء تنامي أعداد الأشخاص الفارين من بلدانهم الأصلية والذين ينتهي بهم الأمر إلى اللجوء إلى البلدان النامية أساسا، مما يتسبب في تعريض اقتصاداتها للخطر إضافة إلى ما هي عليه من هشاشة. ورأى أن مثل هذا الفهم يعين في صياغة سياسات أكثر شمولا تتعلق بالعودة المبكرة للاجئين وإعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلية.

وأوعز إلى مسألة حالات اللاجئين المزمنة فقال إن الحل الأدوم بشأنها يتمثل في تهيئة الأحوال للعودة الطوعية. وأضاف أن التعقيدات السياسية تحد من تنفيذ العودة الطوعية، ومن هنا يكون قيام الحوار الثنائي والإقليمي فيما بين البلدان المعنية على جانب كبير من الأهمية من أجل طمأنة اللاجئين بشأن عودتهم المأمونة والمستقرة إلى بلدانهم. ولاحظ في هذا الصدد ضرورة تزويد البلدان النامية التي تكون بلدانا للأصل بالمساعدة لكي تتمكن من تهيئة الفرص الاقتصادية الجاذبة لعودة اللاجئين.

٥٠ - واسترسل يقول إن التعامل مع التشرد الداخلي مسألة تقع مسؤوليتها على الدول في المقام الأول، ومن ثم يمكن أن تكون مشاركة المفوضية مكمّلة فحسب للجهود الوطنية ولا بد أن تتم بموافقة السلطات الوطنية. ولا بد أن يراعى أيضا في مشاركة المفوضية حدود ولايتها ونمط التدخل الذي تقوم به ومدى ما يُتاح لها من الموارد، إضافة إلى التناول الدقيق لجميع التبعات المترتبة على هذه المشاركة، قبل إدماج الأنشطة المتصلة بها في النهج العام لعمل المفوضية. ولاحظ ضرورة أن يتمايز الخطاب المتعلق بالمهاجرين عن الخطاب المتعلق باللاجئين. ورأى أنه لا بد في هذا الشأن أن يجري تشجيع الهجرة الدولية بطريقة منظمة غير تمييزية تقر بالقيمة الاقتصادية المضافة التي يجلبها المهاجرون لبلدان المنشأ وبلدان المقصد. ورأى أنه يتعين على المفوضية من ثم أن تطور القدرات التي تستطيع بها المحافظة على التمييز الواضح بين اللاجئين وبين المهاجرين الاقتصاديين، لكي يكون بمستطاعها حماية متطلبات اللاجئين بشكل أفضل.

٥١ - وتمنى أن تنفذ المفوضية التوصيات المختلفة المشمولة بتقرير اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة، وأن تطرح على الأعضاء أي عقبات تواجهها في تنفيذ هذه التوصيات. وقال إن الهند تواصل استضافة عدد كبير من اللاجئين وإن برامجها المتعلقة باللاجئين تغطى بأكملها بالموارد الذاتية. وقد أظهرت بوضوح التزامها بمبادئ الحماية وعدم الإعادة القسرية. وأشار إلى قرار منح جميع اللاجئين المسجلين لدى المفوضية الموجودين في المناطق الحضرية فرصة التقدم بطلبات الحصول على تأشيرات إقامة لمدد طويلة، وهو ما يتيح لهم العمل في القطاع الخاص والالتحاق بأي مؤسسة أكاديمية، وقال إن هذا القرار يضاعف مقدار الحماية المكفولة لهم. وأكد أن الهند تواصل تحسين آلياتها الإدارية لكفالة تمتع اللاجئين بقدر أكبر من الضيافة أثناء وجودهم فيها.

٥٢ - **السيد بونامي** (المراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر): رأى ضرورة بذل جهود سياسية أرحب تتيح القيام بشكل جماعي بمنع نشوب النزاعات والتوصل إلى تسويات لها في كافة أنحاء العالم، مع التقليل من أثر النزاعات على المدنيين. وأضاف أنه يمكن للجنة بما تقدمه من مساعدة إلى المجتمعات الضعيفة وما تضطلع به من أنشطة لإسباغ الحماية بالتعاون مع المنظمات الإنسانية الأخرى أن توفر مساعدة للحد من نطاق التشرد. وقال إنها قدمت المساعدة لزهاء ٤،٤ ملايين مشرد في أنحاء العالم وستواصل دعم هؤلاء الأشخاص والمجتمعات التي تستضيفهم، ودعم سواهم من الفئات الضعيفة الأخرى. ورأى في هذا السياق أنه سيكون من الاعتبارات الرئيسية الإقرار بقدرة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وصونها من أجل الاضطلاع بأنشطة إنسانية غير منحازة، باعتبار أن هذه الجمعيات هي الأكثر إلماما بالسياقات المحلية المتفردة وأنه يتاح لها الوصول إلى أماكن لا تستطيع أن تصل إليها كيانات المساعدة الإنسانية الأخرى، ولا سيما الكيانات الدولية.

٥٣ - ومضى يقول إنه بالنظر إلى أن المشردين داخليا يواجهون أوضاعا مختلفة، يصبح من المهم مواءمة الاستجابة الإنسانية مع المشاكل المختلفة التي تجابههم. وأضاف أن استراتيجية اللجنة تركز على مساعدة الأشخاص الأشد ضعفا، وعلى الأخص في مرحلة الطوارئ، وإن كانت تقدم

لهم المساعدة أيضا في المراحل الأخرى للتشرد عندما تكون احتياجاتهم الإنسانية غير ملبّاة. وأردف يقول إنه إضافة إلى ما تقدمه اللجنة من مساعدة إنسانية، كتوفير الأصناف السلعية الأساسية و لم شمل الأسر وتقديم الرعاية والدعم لضحايا العنف الجنسي، بدأت أيضا الأخذ بأسلوب أكثر منهجية إزاء مسائل الانتعاش السريع وبناء مقومات المناعة في تصديها لمعالجة النزاعات. وتوفر اللجنة كذلك لوكالات التنمية وللسلطات الوطنية معلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها، وتطلب منها تقديم مدخلات لكي يكون بوسعها اتخاذ قرارات مستقلة بشأن أفضل الاستراتيجيات الأخرى بأن تُتّبع.

٥٤ - واسترسل يقول إن اللجنة طلبت من المنظمات الإنمائية والكيانات الحكومية التي تشغل مكانا مناسبا يمكّنها من معالجة قضية التشرد المزمن، أن تبدأ العمل فور اندلاع النزاعات بدلا من الانتظار لحين وصول هذه النزاعات إلى نهاياتها. وأكد ضرورة أن يتمتع المشردون بالحقوق نفسها التي يتمتع بها سائر المواطنين، وأن يستفيدوا من المشاريع الإنمائية ونظم الضمان الاجتماعي. وقال إنه من المهم التوصل إلى حلول دائمة للتشرد، وضمان إعادة التوطين أو العودة، بإجراءات من جملتها، إعطاء ضمانات بالسلامة أو المساعدة في توفير سبل الانتقال أو في استعادة الممتلكات.

٥٥ - واختتم قائلا إن التشريعات والسياسات وبناء القدرات المؤسسية الوطنية يمكن أن تؤدي إلى تحسين مصير المشردين بشكل كبير. وأعرب عن ترحيب اللجنة بتصديق بعض الدول على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا، وشجع الأعضاء الآخرين في الاتحاد الأفريقي على عمل الشيء نفسه. وفي هذا الصدد أكد أن اللجنة تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة الحكومات المهتمة في تسيير عملية التصديق، واستعراض تشريعاتها الوطنية، والمساعدة في إجراء الحوارات ذات الصلة.

٥٦ - **السيد بن مهدي** (الجزائر): أبدى انشغال وفده إزاء التزايد الذي شهده عدد المهاجرين حتى نهاية عام ٢٠١٢، ولاحظ استضافة أفريقيا ربع عدد اللاجئين في العالم، كما لاحظ الزيادة الحاصلة في عدد المشردين داخليا. وقال إن هذه الاتجاهات المتصاعدة تظهر ضرورة اتخاذ إجراءات من أجل تسوية الحالات التي تُنذر بالخطر بشكل متزايد، ولا سيما في أفريقيا. وأضاف أن وفده يشعر بالقلق أيضا إزاء حالات الطوارئ في منطقة الساحل ووسط أفريقيا والجمهورية العربية السورية ومالي التي أسفرت عن وجود أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا وأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص الذين التمسوا اللجوء في البلدان المجاورة، بما فيها الجزائر.

٥٧ - وحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية والبلدان المجاورة. وطالب باحترام القواعد ذات الصلة في هذا الشأن ورأى أن ذلك يتطلب بذل جهود مشتركة من جانب البلدان المضيفة والبلدان المانحة للتعامل مع حالات اللاجئين المزمنة عن طريق اتخاذ تدابير تساعدهم في تحقيق الاعتماد على الذات باعتباره أفضل الحلول. وأضاف أنه لا بد من إيلاء تركيز خاص لحق العودة المقدس وضرورة التوصل إلى حلول مستديمة للاجئين والمشردين باستخدام نُهج تكون مدفوعة بالتنمية وتركز على تسوية الأسباب الدفينة لهذه الحالات.

٥٨ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن الجزائر تواصل في تيندوف استضافة اللاجئين من إقليم الصحراء الغربية غير المتمتع بالحكم الذاتي، وأضاف أن هؤلاء اللاجئين يترقبون العودة الطوعية فور التوصل إلى حل عادل ودائم يسلم بحقهم في تقرير المصير على النحو الذي أعادت تأكيده قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأضاف أن بلده يطبق منذ عام ٢٠٠٤ تدابير لبناء الثقة للم شمل اللاجئين في

مخيمات تيندوف مع أفراد عوائلهم في الصحراء الغربية؛ وقد شارك ٢٠ ٠٠٠ شخص في هذا البرنامج للتزاور الأسري. وأعرب عن ترحيب الجزائر على وجه الخصوص ببعثات التقييم المشتركة بين المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي والتي تشمل الجهات المانحة أيضا، وقال إن نتائجها أكدت الشفافية التي تكتسيها عملية توزيع المساعدة الدولية على لاجئي الصحراء الغربية.

٥٩ - وأكد أن بلده لن يألوا جهدا في توفير الدعم لهؤلاء اللاجئين، كما دعا الجهات المانحة إلى مواصلة تقديم دعمها إلى المفوضية في هذا الصدد نظرا لاعتماد هؤلاء اللاجئين بالكامل على المساعدة الإنسانية. وأضاف أن الجزائر استضافت أيضا لاجئين من الجمهورية العربية السورية وليبيا وأفريقيا الوسطى ومنطقة الساحل، وأنها توفر مساعدة الطوارئ الإنسانية لبعض البلدان في منطقة القرن الأفريقي ومنطقة الساحل وللمشردين داخليا في الجمهورية العربية السورية ومخيمات اللاجئين السوريين في الأردن.

٦٠ - **السيد ديغاني** (جمهورية إيران الإسلامية): استهل قائلا إن بلده يواصل استضافة واحد من أكبر تجمعات اللاجئين في العالم، وإنه يشارك في أنشطة المفوضية بشكل فاعل. وأكد أن حكومته مستمرة في تحسين الأوضاع الصحية للاجئين الموجودين داخل حدودها، وأن ٨٠ في المائة منهم على الأقل يستفيدون من المعالجة من الدرجة الثانية والثالثة المشمولة بتغطية التأمين الصحي. وعلاوة على ذلك يُوفَّر التعليم للاجئين الأطفال والبالغين؛ ويوجد حاليا ما يربو على ٣٠٠ ٠٠٠ طالب أفغاني ملتحقين بالتعليم في إيران منهم ٨ ٠٠٠ طالب جامعي. وقد ساعدت الحكومة الإيرانية في تحسين اعتماد اللاجئين على الذات وتدبير شؤون معاشهم فيها، حيث أتاحت لهم تحديدا فرص العمل لحساب النفس وإنشاء الأعمال الصغيرة، رغم الضغوط الاقتصادية والمالية الأحادية التي تفرضها بعض الدول على إيران.

٦١ - ومضى يقول إن على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهد لمواجهة نقص التسهيلات المتاحة لتحقيق الاندماج المحلي للاجئين، فضلا عن تحسين ظروف عودة اللاجئين الأفغان الذين يواصلون العيش في البلدان المضيفة، بما فيها إيران، عندما تكون المساعدات المقدمة إلى العائدين بالغة الانخفاض مقارنة بالتكاليف التي يتحملونها. وأضاف أن حكومته داومت على دعم حق اللاجئين غير القابل للتصرف في العودة الطوعية إلى الوطن بأمان وكرامة. وأضاف أنها تفضل في هذا الخصوص إعادة التوطين، ملاحظا أن عدد اللاجئين الأفغان الذين غادروا جمهورية إيران الإسلامية في إطار عملية إعادة التوطين لعام ٢٠١٢ لم يزد على ١ ٢٠٠ شخص. ومنذ عام ١٩٩٩ لم يتجاوز العدد الإجمالي لحالات إعادة التوطين ١٢ ٠٠٠ حالة، فيما بلغ معدل المواليد بين اللاجئين في البلد ٤٠ ٠٠٠ نسمة سنويا في المتوسط.

٦٢ - وطالب بتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي المعني باستراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة للبلدان المضيفة، الذي عُقد في جنيف في أيار/مايو ٢٠١٢ لأن ذلك يساعد في التوصل إلى حلول لمحنة اللاجئين وتخفيف العبء الاقتصادي والاجتماعي الواقع على عاتق البلدان المضيفة. وطالب المجتمع الدولي أن يغنم الفرصة المتاحة لاستيفاء الاحتياجات المعقولة للاجئين الذين أعيدوا إلى الوطن في أفغانستان، وتوفير التمويل الضروري لتشجيع العودة الطوعية ومساعدة اللاجئين والمشردين الأفغان على تحقيق حلمهم بالعودة إلى بلدهم. وأضاف أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يخصص التمويل الوافي أيضا لبناء ا لمرافق التعليمية والصحية وتزويدها بالمعدات لمنفعة اللاجئين الأفغان الموجودين في بلده. ودعا إلى تدعيم النظام الدولي وزيادة قدرته على التعاضد والعطاء البنّاء فيما يبذله من مساعٍ من أجل تحسين حالة ملايين اللاجئين، وعلى الأخص اللاجئين الأفغان الموجودين في البلدان المضيفة.

٦٣ - **السيد ديستا** (إريتريا): قال إن حكومته طرف موقع لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا، لكنها ليست طرفا في الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١، وبالرغم من ذلك فأنها تحترم المبادئ الواردة في الاتفاقية وتُؤمّن سلامة اللاجئين. وقال إنه من المعتاد مع ذلك أن يجري استغلال مسألة اللاجئين: فبعض مخيمات اللاجئين تحولت إلى مراكز للتجنيد السياسي، كما أن الافتقار إلى المساءَلة في إدارة مخيم اللاجئين يؤدي إلى نزوع القائمين على شؤون المخيمات إلى إثراء أنفسهم عن طريق تحريف مسار الموارد المخصصة للاجئين. وأكد أن إساءة معاملة اللاجئين في بعض المخيمات يعرّض سلامتهم للخطر.

٦٤ - واسترسل يقول إن إريتريا تتبع إزاء رعاياها سياسة العودة الطوعية وترفض أسلوب الإعادة القسرية أو الطرد أو اضطهاد الإريتريين العائدين. وأضاف أنه يشعر بالاندهاش لقيام بعض العاملين في مجال المساعدة الإنسانية بتشويه صورة بلده بتصريحاتهم التي تفيد أن العائدين يمكن أن يتعرضوا للسجن أو التعذيب. وأوضح أن إجراء مسح دقيق للأشخاص الذين يلتمسون مركز اللاجئ للوقوف على سبب هجرتهم، هو شرط أساسي للقرار الذي يُتخذ بشأن مركزهم في الأجل الطويل، سواء انطوى على العودة إلى الوطن أو إعادة الإدماج.

٦٥ - وقال إن الجريمة الوحشية للاتجار بالبشر هي آخر فصول السلسلة الطويلة من المحاولات الساعية إلى استنزاف الموارد البشرية لإريتريا وتدمير اقتصادها وإفقار سكانها. وقال إن التعاون بين بلدان الأصل وبلدان العبور وبلدان المقصد حاسم لمكافحة هذه الجريمة البشعة. وأكد أن إريتريا تنسق جهودها مع مصر والسودان وبلدان أخرى، إضافة إلى ما تبذله من جهود على الصعيد المحلي، من أجل مكافحة هذه الجريمة والتخفيف من الآثار التي تتركها في ضحاياها.

٦٦ - **السيد ميلانوفيتش** (صربيا): قال إن بلده، الذي يعد موطنا لأكبر عدد للمشردين الداخليين في أوروبا، يلتزم بشكل قوي بالبحث عن حلول دائمة لمشكلة التشرد المزمن في منطقته. وقال إن عمليات الاندماج المحلي أسفرت عن حدوث انخفاض كبير في عدد المشردين داخليا الذين يعيشون في صربيا. لكن الحلول المستدامة الطويلة الأجل تستدعي إظهار إرادة سياسية من جانب جميع الجهات الفاعلة وعلى الأخص من جانب بلدان الأصل. وأضاف أن أحد الشروط المسبقة للعودة المستدامة هو إبداء الاحترام الكامل لحقوق الأقليات الوطنية في بلدان الأصل، بما في ذلك حقوقهم في استخدام لغتهم وكتاباتهم، فضلا عن التنفيذ الفعال للقوانين على الصعيد المحلي.

٦٧ - ورأى أن اتباع نهج إقليمي هو السبيل الأنسب لمواجهة مشكلة اللاجئين في منطقة يوغوسلافيا السابقة؛ وفي هذا السياق، جرى في المؤتمر الوزاري الإقليمي المنعقد في بلغراد في عام ٢٠١٠ إحياء الإعلان المعني بعودة اللاجئين الصادر عن المؤتمر الوزاري الإقليمي لعام ٢٠٠٥. وأضاف أن المؤتمر الوزاري الاستعراضي المعقود في بلغراد في عام ٢٠١١، شهد توقيع وزراء من البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا إعلاناً مشتركاً يتعلق بإنهاء التشرد وتوفير حلول دائمة للفئات الأشد ضعفا من اللاجئين والمشردين داخليا الذين يعودون إلى الفترة ١٩٩١-١٩٩٥، بما فيها برنامج الإسكان الإقليمي. وأضاف أن نصف التمويل اللازم لتنفيذ هذا البرنامج جُمِّع في مؤتمر للمانحين عُقد في سراييفو في عام ٢٠١٢. وشكر البلدان المانحة، ودعا المجتمع الدولي إلى توفير القدر المتبقي من التمويل لإطلاق البرنامج ووضعه موضع التنفيذ في غضون السنوات الخمس المقبلة.

٦٨ - واسترسل يقول إن حل مشكلة اللاجئين طويلة العهد القائمة في المنطقة عملية تحتاج إلى توافر الاحترام الكامل لحقوق اللاجئين واحتياجاتهم، ولا يمكن تحقيقها

باتباع إجراءات إدارية من قبيل وضع مُهل زمنية تعسفية. وأكد استعداد صربيا مداومة التعاون من أجل التوصل إلى حل مستدام في إطار عملية إقليمية ومن خلال التعاون الثنائي مع البلدان الشريكة.

٦٩ - ولاحظ أنه بالرغم من انقضاء ١٤ عاما على الوجود الدولي في كوسوفو وميتوهيا، لم يجر للآن إرساء حتى الشروط المبدئية لعودة المشردين داخليا من ناحية توفير الأمن والاحتياجات الأساسية للحياة اليومية. وأضاف أن عدد العائدين قليل كما أنهم يواجهون مشاكل عديدة بما فيها الاحتلال غير المشروع للأرض وتعرضهم للاعتداءات البدنية. وأضاف أن زهاء ١٢ ٠٠٠ من المشردين داخلياً عادوا إلى كوسوفو وميتوهيا منذ عام ١٩٩٩، ولم يتمكن سوى ثُلثهم من إتمام العودة الدائمة. ورأى أن الظروف غير المضيافة أثرت أيضا في مشاركة الصرب في الانتخابات المحلية التي جرت مؤخرا.

٧٠ - واسترسل يقول إنه بالرغم من جهود الحكومة لتحسين الأحوال السيئة المتعلقة بحالة التشرد الداخلي المزمنة، إلا أنه ليس بوسع صربيا أن تؤثر في الأحوال التي تنشأ عن وجود القوات الدولية في كوسوفو وميتوهيا وعن المؤسسات المحلية للحكم الذاتي. وقال إنه طالما بقيت العوائق الخطيرة قائمة أمام عودة المشردين إلى كوسوفو وميتوهيا، فلن يكون بوسعهم أن يقرروا بحرية ما إذا كانوا يعودون أو يقبلون بالاندماج، واعتبر ذلك بمثابة الشرط المسبق لقيام حل دائم.

٧١ - واختتم قائلا إن المشردين داخليا يتمتعون كمواطنين صرب بنفس الحقوق وتقع عليهم نفس الالتزامات المنصوص عليها في دستور وقوانين جمهورية صربيا، وفي المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بالتشرد الداخلي. وأشار إلى أن ثمة استراتيجية وطنية لحل مسألة اللاجئين والمشردين تغطي الفترة ٢٠١١-٢٠١٤ وتسعى إلى تحسين الظروف السكنية لأشد فئات المشردين ضعفاً. وبغية مساعدة زهاء ١٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا يعيشون في صربيا ويحتاجون إلى العون، تدرس حكومته إمكانية استهلال برنامج للمساعدة بالتعاون مع المفوضية على غرار برنامج الإسكان الإقليمي؛ وأضاف أن صربيا ستحتاج في عمل ذلك إلى مساعدة المجتمع الدولي.

٧٢ - **السيد فيالو** (إكوادور): قال إن دستور إكوادور يقر منذ عام ٢٠٠٨ بحقوق اللجوء ومركز اللاجئ. ومن هنا فإنه بمستطاع ملتمسي اللجوء واللاجئين ممارسة النطاق الكامل لحقوقهم. كما أن إكوادور تحترم وتلتزم بمبدأ عدم الإعادة القسرية وتوفر مساعدة الطوارئ الإنسانية والمساعدة القانونية. وهي لا تطبق على ملتمسي اللجوء أو طالبي الحصول على مركز اللاجئ أي عقوبات جنائية لدخولهم البلد أو البقاء فيه بصورة غير قانونية. وقال إن التشريد التعسفي محظور بموجب الدستور، وأنه يحق للمشردين الحصول على الحماية والمساعدة الإنسانية من السلطات لتأمين حصولهم على الطعام والمبيت والإسكان والخدمات الطبية والمرافق الصحية.

٧٣ - وأوعز إلى أن الأطفال والمراهقين والحوامل والنساء اللائي يرعين أطفالا وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، يحصلون على مساعدة تفضيلية ومتخصصة. ويحق لجميع المشردين العودة إلى بلدانهم الأصلية طوعا وبشكل مأمون موفوري الكرامة. وأضاف أن إكوادور ستواصل العمل على حماية اللاجئين وتلبية احتياجاتهم وتعزيز إدماجهم الاجتماعي، وأن هذه الأهداف مشمولة بالخطة الإنمائية الوطنية الإكوادورية للسنوات ٢٠١٣-٢٠١٧. وأضاف أن التقاليد القديمة لبلده في الترحيب باللاجئين تعود إلى سنوات السبعينيات، عندما اضطرت الديكتاتوريات العسكرية عشرات الآلاف من أبناء أمريكا اللاتينية إلى العيش في

أحوال التشرد. وقال إن بلده شهد لعدة سنوات أكبر عدد لملتمسي اللجوء وطالبي الحصول على مركز اللاجئ في المنطقة، وأنه منح في عام ٢٠١٣مركز اللاجئ لمواطنين ينتمون إلى أكثر من ٧٠ بلدا.

٧٤ - واسترسل قائلا إنه بغية تلبية عدد الطلبات المتنامي للحصول على مركز اللاجئ والتماس اللجوء في إكوادور، تقوم مديرية شؤون اللاجئين بتقديم خدمات من قبيل تحديد الوثائق في موقع الخدمة وتدريب موظفيها وتدريب رجال الشرطة الوطنية والقوات المسلحة وفروع السلطات الأخرى على سُبل تعزيز وحماية حقوق السكان اللاجئين، وتوعيتهم بالقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني ومراعاة الإجراءات الواجبة واستيفاء الإجراءات الإدارية وتقديم المساعدة النفسية. وأكد أن اللاجئين في إكوادور لا يودعون المخيمات بل يتمتعون بنفس الحقوق والاستحقاقات التي يتمتع بها المواطنون مثل الرعاية الصحية المجانية والتعليم المجاني، وتقع عليهم الواجبات نفسها كرعايا.

٧٥ - وأضاف أن حكومته تستثمر ما يربو على ٦٠ مليون دولار سنويا من أجل تلبية احتياجات جموع اللاجئين وملتمسي اللجوء. وأوضح أن التعاون الدولي في هذا الشأن لا تتجاوز قيمته ١٥ مليون دولار سنويا، وهو ما يُشعر إكوادور بالقلق إزاء تخفيض ميزانيات المفوضية. واختتم بقوله إن القطاع الغالب من لاجئي الحضر ينعم بالسلام والاستقرار في إكوادور ولا توجد لديه نية في العودة إلى بلدانه الأصلية. وشدد على أهمية التزام المجتمع الدولي بمبدأ تقاسم المسؤولية، وأعاد في هذا الصدد تأكيد التزام إكوادور بمواصلة دعم المفوضية.

٧٦ - **السيد تيسفاي** (إثيوبيا): قال إن بلده يشعر بقلق بالغ إزاء تزايد أعداد اللاجئين في كافة أنحاء العالم، وبالأخص في أفريقيا، وفي المنطقة دون الإقليمية التي تنتمي إليها إثيوبيا. وأوضح أن إثيوبيا تتبع سياسة الباب المفتوح أمام ملتمسي اللجوء رغم العواقب المعاكسة على البيئة والأمن المترتبة على ذلك. وأوعز إلى وجود ٥١٥ ٠٠٠ لاجئ في إثيوبيا حاليا وقال إنهم يضعون أعباء على مواردها ويحتاجون من ثم إلى قيام تعاون واسع النطاق مع المفوضية ومجتمع المانحين.

٧٧ - واسترسل قائلا إن البرلمان الإثيوبي قام على أساس الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا، بوضع إطار تشريعي ينظم الحالة فيما يتعلق باللاجئين والعائدين. وقد تعاونت إثيوبيا عن كثب مع المفوضية ومع مجتمع المانحين والمنظمات الإنسانية الأخرى من أجل تسهيل العودة إلى الوطن وإعادة الإدماج واستيفاء احتياجات اللاجئين وضمان وجود علاقة سلسة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وتنظيم إدارة المخيمات والحفاظ على القانون والنظام.

٧٨ - وبغية التماس حل طويل الأجل، قامت الحكومة الإثيوبية بالتعاون مع المفوضية، بتدشين برنامج يهدف إلى تمكين اللاجئين من غير أصحاب السجلات الإجرامية من العيش في أي مكان في البلد وتلقي التعليم العالي. وأضاف أن عدداً كبيرا من اللاجئين حصل خلال العام الحالي على درجات جامعية في مختلف التخصصات الدراسية، وأدت المهارات والفرص التدريبية والأنشطة المدرّة للدخل التي أتيحت لهم إلى انخفاض معدل انتقالهم ثانية إلى بلدان أخرى. وأضاف أن الكوارث جعلت منطقة القرن الأفريقي واحدة من أكثر المناطق الموبوءة بالنزاعات وأشدها تقلبا في العالم، مما ترتب عليه حدوث تدفق دائم للاجئين والمشردين على مدى عدة عقود.

٧٩ - واختتم بقوله إن إثيوبيا باقية على التزامها بمواصلة امتثال واجباتها فيما يتعلق باللاجئين، وتوفير المساعدة

لملتمسي اللجوء إلى المدى الضروري اللازم. ومن هنا تدعو حكومته المفوضية والشركاء الآخرين إلى تزويد إثيوبيا بالموارد الكافية بما يضمن تلقي اللاجئين والمشردين المكاسب الاجتماعية التي يستحقونها.

٨٠ - **السيد كنت** (الولايات المتحدة الأمريكية): أكد أن حكومته ستواصل العمل كشريك ملتزم مع المفوضية والجهات المستفيدة من أنشطتها، وأوضح أنها أسهمت بما يزيد على بليون دولار لأنشطة المفوضية في عام ٢٠١٣. وأضاف أن ذلك العام شهد أزمات عديدة كبيرة النطاق وعلى الأخص حالة الطوارئ السورية، التي أجهدت موارد المجتمع الإنساني الدولي. وأكد أن المفوضية كانت على مستوى الحدث، إلا أن استجاباتها لا ينبغي أن تتسبب في تحميل المنظمة بأكثر من حدود طاقاتها، لأنه لا توجد منظمة أو حكومة تستطيع أن تتصدى لهذا التحدي بمفردها.

٨١ - وأكد الأهمية الحاسمة للتنسيق فيما بين الجهات الفاعلة الإنسانية، وهو ما ينسحب أيضا على تدعيم القدرات التنظيمية للمفوضية الذي يمكن تحقيقه باتباع سياسة للموارد البشرية تستطيع أن تقدم أداءً قوياً في حالات الطوارئ. ورحب بالتغيير في محور تركيز المفوضية فيما يتعلق بالتخطيط البرنامجي، من النهج المدفوع بالموارد إلى النهج القائم على الأداء والنتائج، وشدد على ضرورة تحسين المنظمة لقدراتها في تعقّب المؤشرات والإبلاغ عنها، ووضع أهداف ومعايير ومؤشرات أكثر موضوعية وقابلية للقياس.

٨٢ - **السيد ميودين** (المنظمة الدولية للهجرة): قال إن الحادث المأسوي الذي وقع في الشهر الأسبق قبالة سواحل لامبادوسا يبرز ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وتكثيف العمليات الهادفة إلى حماية ملتمسي اللجوء والمهاجرين والأشخاص الضعفاء الآخرين الذين يضطرون إلى ركوب الصعاب في البر أو البحر على اتساع الكوكب. وأكد أن المفوضية والمنظمة تعملان دون كلل لمساعدة الأشد ضعفا، وأنهما تدأبان على ممارسة ولايتيهما وتبادل خبراتهما المتنامية بسُبل عديدة.

٨٣ - فأولا، تتولى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تنسيق الاستجابة الإنسانية، وتعمل الوكالتان وشركاؤهما في المجتمع الإنساني عن كثب مع الحكومات للتأكيد على تلقي المحتاجين ما يعوزهم من المساعدة. وثانيا، وفي عالم متزايد الحركة، يُطلب إلى المنظمة والمفوضية أن تتواءما مع أشكال جديدة لانتقال البشر وتستجيبا لها، وأن تعملا معا إزاء تدفقات خارجة مختلطة للهجرة تتجاوز الحلول أحادية البُعد، حتى تستطيعا معالجة التحديات المختلطة التي تخلقها هذه التدفقات.

٨٤ - وثالثا، تلتزم المنظمة بتقديم الدعم في السياقات الانتقالية، ولا سيما التي تشهد حالات تشرد واسعة النطاق وتكون فيها المفوضية نشطة في تسجيل اللاجئين وتقديم الرعاية لهم. وأضاف أن دور المنظمة في توفير الدعم التقني والتشغيلي لعمليات التصويت التي تجري خارج البلدان المعنية، على سبيل المثال، يكمّل الدور الحمائي الذي تقوم به المفوضية إزاء اللاجئين ويشكل عنصرا أساسيا في تدعيم الظروف المؤاتية لعمليات بناء السلام. ورابعا، عملت المنظمتان منذ نشأتهما في عام ١٩٥١، جنبا إلى جنب في عمليات إعادة توطين اللاجئين، مع حرصهما على وجود توزيع واضح للأدوار والمسؤوليات. فالمفوضية تحدد حالات اللاجئين وتحيلها لبلدان إعادة التوطين للنظر، بينما تساعد المنظمة بلدان إعادة التوطين بالعمل مباشرة مع اللاجئين الذين تم تحديدهم في سبيل إعداد وتنفيذ عمليات انتقالهم.

٨٥ - **السيد ميرسر** (المراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة): قال إن لمنظمة فرسان مالطة باعتبارها

أقدم منظمة إنسانية في العالم باع طويل في مساعدة الأشخاص الذين يُضطرون إلى ترك أوطانهم، بصرف النظر عن عرقهم أو دينهم أو طبقتهم الاجتماعية أو مذهبهم. وقال إن الاتجاه الذي استبان مؤخرا باتخاذ الأزمات طابعا إقليميا يضع ضغوطا على مناطق تعاني أصلا من قلة الموارد ويتسبب في الطغيان على خدمات الدعم المحلي، وهو ما يجعل عملية بناء القدرات في البلدان المضيفة مسألة حاسمة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية. وأضاف أن منظمة فرسان مالطة تسعى من خلال ذراعها المعني بالمساعدة الإنسانية، وهو الهيئة المالطية الدولية، إلى تمكين المجتمعات المضيفة عن طريق التدريب وتطوير الهياكل الأساسية وبناء طاقاتها الرعائية من خلال ذلك. وأوضح أن المنظمة أتاحت التدريب والعمل لمواطنين أتراك ووفرت دعما لمدرسة سورية في مدينة كيليس الحدودية التركية.

٨٦ - وأضاف أن الهيئة المالطية الدولية تواصل منذ ثلاثة عقود تقديم المساعدة إلى اللاجئين من ميانمار في شمال شرقي تايلند؛ وأن نهجها يطابق نهج المفوضية الذي يضع مسؤولية رعاية المشردين على عاتق المضيفين، فيما تقوم المنظمة بتدعيم قدراتهم على عمل ذلك. وتقوم الهيئة بالتعاون أيضا مع الشركاء المحليين في دعم توفير المياه والمحافظة على معايير النظافة والمرافق الصحية. ويمثل اللاجئون والسلطات التايلندية عنصرين محورين في تصميم هذه البرامج وتنفيذها حتى يمكن مساعدة الجهات الفاعلة على العمل باستقلالية في المستقبل.

٨٧ - واختتم بقوله إن الهيئة المالطية الدولية تساعد في توقي تكرار أزمات اللاجئين المزمنة عن طريق بناء القدرات المدنية لبلدان الأصل. ويجري في كاين بميانمار توفير المياه ومرافق الصرف الصحي ومرافق رعاية الصحة، تسهيلا لعودة اللاجئين الذين توجد قواعدهم في تايلند من أجل الاستجابة لبعض التحديات الإنمائية التي تواجههم مثل وفيات الأطفال ومخاطر الكوارث.

٨٨ - **السيد ماديوالي** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن منظمته تقدّر كثيرا شراكاتها مع المفوضية والجهات الفاعلة الأخرى في العمل على استيفاء احتياجات ضعاف اللاجئين والمشردين والمهاجرين الآخرين. وأضاف أن الشراكة مع المفوضية على وجه الخصوص ازدادت قوة في عام ٢٠٠٧ عندما وقّعت المنظمتان اتفاقا عالميا للتشغيل. وأضاف أن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يمثل في الوقت الراهن أكثر من ربع جميع الشراكات التعاقدية في عمليات المفوضية؛ وضرب مثلا على ذلك المساعدة التي تقدم إلى مخيم داداب للاجئين الصوماليين في كينيا.

٨٩ - ومضى يقول إن العدد الإجمالي للمشردين في العالم بلغ ٧٠ مليون نسمة، وبات من الصعب تحديد الأشخاص المحتاجين لأن نسبة مئوية كبيرة من المشردين لم تعد تقيم في المخيمات. ورأى أنه يتعين على الوكالات والحكومات التوصل إلى سُبل لتلبية احتياجات المشردين المقيمين خارج المخيمات فضلا عن تلبية احتياجات المجتمعات المضيفة لهم التي تجد نفسها تحت ضغوط شديدة ناجمة عن تدفقاتهم. وقال إن الأزمة السورية تصوّر التحديات التي تواجه المشردين والمجتمعات المضيفة لهم، وهو ما يُبرز أهمية الجهود التي يبذلها الاتحاد الدولي والاتحادات الوطنية التركية واللبنانية والأردنية في تقديم المساعدة والدعم للمشردين والمجتمعات المضيفة لهم في المنطقة.

٩٠ - واسترسل يقول إن الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تعمل على نطاق الكوكب كجهات إنسانية معاونة لجهود حكوماتها من أجل توفير المساعدة للمشردين والمهاجرين الضعفاء، مثلما الحاصل في حالة لامبادوسا التي شهدت المأساة المروعة في الشهر الأسبق. وقال إن هذه الحوادث تبرز المخاطر التي يواجهها ملتمسو اللجوء واللاجئون وسواهم من المهاجرين، وتشدد على

ضرورة أن يتاح للجهات الفاعلة الإنسانية سبيل آمن وفعال للوصول إلى المحتاجين. وأشار في هذا الصدد إلى القرار المتعلق بالهجرة الذي اعتمده مؤخرا المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر والذي يطلب إلى الدول تسهيل هذا السبيل أمام الجمعيات الوطنية. وأعاد تأكيد التزام وفده بتنفيذ القرار وحث الدول على تمكين المنظمات الإنسانية من الوصول الفعال إلى المشردين. ولاحظ أخيرا الفجوات المتزايدة القائمة في تمويل المساعدة الإنسانية، ودعا المجتمع الدولي إلى زيادة جهوده من أجل الوفاء بهذه الضرورة الإنسانية. وقال إن التقاعس عن ذلك سيتسبب في معاناة هائلة وربما في حدوث مزيد من التشرد.

٩١ - **السيدة ليميتس** (إستونيا): تكلمت في ممارسة لحق الرد فقالت، إن حكومتها تسعى إلى التوصل إلى حلول لحالة الأشخاص غير المحددي الجنسية الذين بقوا في إقليمها منذ الاستقلال في عام ١٩٩١. وقالت إنه انطلاقا من اعتقاد إستونيا الجازم بضرورة قيام الحكومات بمساعدة الأشخاص الساعين إلى الحصول على الجنسية، تواصل تشجيع جميع الأشخاص الموجودين في إقليمها الذين لم يختاروا بعد أن يصبحوا مواطنين إستونيين على اتخاذ قرار في هذا الخصوص وعلى التقدم للحصول على الجنسية الإستونية. وأكدت أن عملية التجنس بسيطة وشفافة وميسورة، وأنه توجد أيضا إجراءات ميسّرة تطبّق بشأن صغار السن.

٩٢ - وأضافت أن عدد الأشخاص غير المحددي الجنسية في إستونيا انخفض من ٣٢ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٣. وأوضحت أنه في حين ينطبق المفهوم العام لانعدام الجنسية على الأشخاص الذين لا تهتم بهم أي دولة، فأن المواطنين غير المحددي الجنسية في إستونيا يحملون تصاريح إقامة ووثائق سفر ويتمتعون بممارسة الحقوق والحريات الأساسية، بما فيها تساوي المعاملة والحصول على الخدمات الاجتماعية، ويمارسون حق التصويت في الانتخابات الحكومية المحلية. ويمكن لهؤلاء الأشخاص أيضا السفر إلى الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي دون الحاجة إلى استخراج تأشيرات سفر.

٩٣ - **السيدة فريمين – ديكسن** (لاتفيا): تكلمت في ممارسة لحق الرد فقالت، إن الافتراضات التي يطرحها الاتحاد الروسي بشأن حالات انعدام الجنسية في لاتفيا لا تدعمها الحقائق. وأضافت أن مصير عديمي الجنسية الموجودين حاليا في لاتفيا وعددهم ١٧٦ شخصا يحكمه قانون الأشخاص عديمي الجنسية. وأكدت أن التشريع الداخلي في لاتفيا يتماشى مع الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية اللتين صدّقت عليهما لاتفيا. وعلاوة على ذلك، وفي حين أن لاتفيا لم تكن دولة خلفا للاتحاد السوفييتي، فأنها منحت مواطني الاتحاد السوفييتي السابق الذين يعيشون في البلد مركز الامتياز الخاص لغير المواطنين، ضامنة لهم بذلك سبيلاً تفضيلياً لعملية التجنس.

٩٤ - وأضافت أنه خلافاً للأشخاص عديمي الجنسية، يتمتع غير المواطنين في لاتفيا بنطاق الحقوق نفسه الذي يتمتع به المواطنون اللاتفيون، ويجري تنظيم مركزهم بقانون خاص. وأكدت أن لاتفيا تواصل اتخاذ تدابير لتشجيع الحصول على الجنسية بما في ذلك عن طريق تبسيط عملية التجنس. وفي الختام، أكدت مجددا أن لاتفيا تحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع قاطنيها بصرف النظر عن مركزهم القانوني.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧:٥٥